

برلمانيون تونسيون يحشدون الدعم للإطاحة برئاسة راشد الغنوشي للبرلمان

توجس من التفاف النهضة على جلسة سحب الثقة بالضغط على النواب



مع بدء العد العكسي لانطلاق الجلسة المخصصة لسحب الثقة من رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، أكد برلمانيون ضمانهم الغالبية اللازمة لإزاحة الغنوشي ومواصلة المشاورات، بينما تحذر أطراف أخرى من محاولات للنهضة التي يتزعمها الغنوشي للالتفاف على الجلسة ومنع إقامتها.

صغير الحيدري

تونس - كتب برلمانيون تونسيون من تحركاتهم في الساعات الأخيرة، التي تسبق جلسة سحب الثقة من رئيس البرلمان راشد الغنوشي، وذلك بهدف ضمان الغالبية المطلقة (109 أصوات) التي ستزج زعيم حركة النهضة الإسلامية من رئاسة مجلس النواب.

ويرى مراقبون أن هذه التحركات تأتي بعد أن تحرر النواب إثر قرار قيس سعيد القاضي بتكليف هشام المشيشي وزير الداخلية الحالي بتشكيل "حكومة الرئيس 2"، وهو ما أخط محاولات إعادة التوقيع السياسي من خلال مساومة النهضة نوابا عن مواقع حكومية مقبلة حسب منتقدي الحركة الإسلامية. ويضيف هؤلاء أن النهضة كانت تحاول على نجاح أحد الأسماء التي رشحتها لسعيد من أجل تولي رئاسة الحكومة من أجل الضغط على النواب وإجرائهم بمقايضتهم بحقائق وزارية ومواقع حكومية مقابل دعم الغنوشي.



نسرین العمري
النهضة أغرت نواب
بمناصب بعد فشل عرقلة
جلسة سحب الثقة

زياد الغنای
نجري مشاورات مكثفة
لضمان الـ 109 صوت
لسحب الثقة من الغنوشي

وكشفت مصادر سياسية مقربة من البرلمان التونسي لـ "العرب" أن الأطراف الساعية لسحب الثقة من الغنوشي نجحت في تجميع الغالبية المطلوبة لإزاحته قبل الجلسة العامة التي ستكون قبل عيد الأضحى بيوم واحد وهو ما أثار مخاوف من ضعف نسبة الحضور فيها. وقال وليد جلال، النائب عن حركة تحيا تونس، الثلاثاء، إنهم نجحوا في ضمان أكثر من 109 أصوات لسحب الثقة من الغنوشي الذي يتهم بأنه قام بخروقات جسيمة للنظام الداخلي لمجلس

النواب من خلال اتصالات خارجية لا تنسجم مع المواقف الرسمية لتونس حيال أكثر من ملف، إضافة إلى اتهامات أخرى. وفي تصريح لإذاعة محلية قال جلال إن "ما يتجاوز 109 من النواب عبروا عن استعدادهم للتصويت مع سحب الثقة من رئيس البرلمان" مشيرا إلى أن "الكتل المضيفة على اللائحة ستحتد كل الإجراءات والاحتياطات لضمان عدم حدوث أي تعطيل أو استعمال أدوات العنف في الجلسة لأنه أصبح من المؤكد التوصل إلى ما يتجاوز 109 أصوات". وحاولت حركة النهضة الالتفاف على اللائحة التي تقدمت بها 4 كتل برلمانية وهي كتلة الإصلاح الوطني (حركة مشروع تونس وآخرون مستقلون) والكتلة الديمقراطية (حركة الشعب والتيار الديمقراطي) والكتلة الوطنية. وضاعف المخاوف من محاولات الحركة للتصدي لللائحة تعيين جلسة برلمانية بشأنها دون أي مداخلات للنواب وجعل التصويت سرياً في سابقة للبرلمان التونسي. وفي هذا السياق، حذرت الكتلة الديمقراطية وكتلة الإصلاح وكتلة تحيا تونس في بيان مشترك من أي محاولة لإشغال الجلسة المخصصة للتصويت يوم الخميس 30 يوليو الجاري. ودعت الكتل لرئاسة المجلس إلى تحمل مسؤوليتها في تسيير الجلسة والإلتزام الكامل بتطبيق النظام الداخلي، وعبرت عن استنكارها للضغوط المسببة على بعض النواب للتأثير على تصويتهم.

جلسة محاسبة

على مستوى رئاسة البرلمان.. أيضا هناك نقاش حول الأسماء المحولة لرئاسة البرلمان ووجدنا تفاعلا إيجابيا من بقية زملائنا". وتأتي هذه التطورات في وقت نجح فيه الرئيس قيس سعيد في تهميش الأحزاب كافة بتعيين وزير الداخلية في حكومة تصريف الأعمال، هشام المشيشي، بتشكيل "حكومة الرئيس 2". واستبعد بذلك سعيد الأسماء التي اقترحتها الأحزاب وهو ما أغضب دوائر مقربة من حركة النهضة وخاصة زراعها في البرلمان ائتلاف الكرامة الإسلامي. ومن بين أبرز الأسماء التي رشحتها حركة النهضة (54 نائبا) والتقت مع أحزاب أخرى من أجل دعمها، فاضل عبدالكافي وخيام التركي وهما اسمان يروج لهما على أنها تكنوقراط ومستقلان ويدعمهما حزب قلب تونس (27 نائبا) أيضا. وأشارت مصادر سياسية إلى أن النهضة سعت إلى أن يكون أحد هؤلاء المقترحين في رئاسة الحكومة من أجل الضغط على الأحزاب في سياق إعادة التوقيع في المشهد السياسي المقبل ما يضمن لها بقاء زعيمها في رئاسة مجلس النواب. ولكن الرئيس قطع ذلك الطريق ليعين شخصا مستقلا، ويعدا عن الأحزاب، ليشكل "حكومة الرئيس 2" وهو ما أثار سخط نواب عن ائتلاف الكرامة المحسوب على النهضة واتهموا قيس سعيد بمحاولة ضرب البرلمان وتجاوزة خرق الدستور كذلك.

تجاذبات بين الأحرار والعدالة والتنمية تهدد تحالفهما الحكومي في المغرب

محمد ماموني العلوي

وبرلمانيا مؤكدة أن "من شأن مثل هذه المواقف المتناقضة أن تكرر مزيدا من الضبابية السياسية وتعمق ضعف الثقة في العمل السياسي". وتعتقد الباحثة في العلوم السياسية شريفة لموير، في تصريح لـ "العرب"، أن "خروج حزب التجمع الوطني للأحرار بموقف متناقض رغم اصطفاؤه ضمن الأغلبية الحكومية لا يعدو أن يكون مزادة سياسية بإظهار الحكومة بهذا المستوى من عدم الانسجام والضعف الذي أبانت عنه في العديد من المحطات، مؤكدة أن "هذا الانشقاق بمثابة حملة انتخابية مبكرة ضد العدالة والتنمية". وسبق للبرلماني عن التجمع الوطني للأحرار مصطفى بايتاس، أن انتقد وزير المالية محمد بنشعبون، عند مناقشة مشروع لإجراء قانون المالي المعدل، معتبرا أنه تجمع لإجراءات تنظيفية لا غير، ويفقد للرؤية الاقتصادية رغم أنه أخذ أكثر من حجمه الذي جرى التوسيق له، وأن الحكومة لم تقم بشيء في محاربة الفساد. وقال مصدر حزبي مقرب من الأحرار لـ "العرب"، "لم نعد نفرق بين خطاب هذا

والتنظيم السياسي المنتمي إلى التحالف الحكومي والمعارضة"، مرجحا أن "تكون خطة استباقية للتوصل من بعض القرارات الحكومية استعدادا للانتخابات المقبلة عسى أن يكسب ثقة المواطن". وفي مقابل انتقادات الأحرار دعم العدالة والتنمية القانون، منوها بـ "التدابير الواردة في القانون خاصة ما يتعلق بمواصلة جهود الدولة في الاستثمار العمومي والتدابير الرامية إلى دعم الماولة وإنعاش التشغيل". ورجحت شريفة لموير في تصريح لـ "العرب"، أن "الأهم في خروج التجمع الوطني للأحرار والقيادي بايتاس، يظهر التناقض في المواقف ما يشكل انعكاسا للضراعات الداخلية التي يتجاذبها طرفان داخل هذا الحزب خدمة للمصالح الخاصة". وليس القانون المالي المعدل الملف الوحيد الذي عمق الفجوة بين حزبي العدالة والتنمية لبل سبق لمصطفى بايتاس القيادي في وجه انتقادات إلى الحكومة التي يشارك فيها حزبه، مستغبرا "الزيادات على المواطنين، وتسييس ملف المحروقات،

والتنظيم السياسي المنتمي إلى التحالف الحكومي والمعارضة"، مرجحا أن "تكون خطة استباقية للتوصل من بعض القرارات الحكومية استعدادا للانتخابات المقبلة عسى أن يكسب ثقة المواطن". وفي مقابل انتقادات الأحرار دعم العدالة والتنمية القانون، منوها بـ "التدابير الواردة في القانون خاصة ما يتعلق بمواصلة جهود الدولة في الاستثمار العمومي والتدابير الرامية إلى دعم الماولة وإنعاش التشغيل". ورجحت شريفة لموير في تصريح لـ "العرب"، أن "الأهم في خروج التجمع الوطني للأحرار والقيادي بايتاس، يظهر التناقض في المواقف ما يشكل انعكاسا للضراعات الداخلية التي يتجاذبها طرفان داخل هذا الحزب خدمة للمصالح الخاصة". وليس القانون المالي المعدل الملف الوحيد الذي عمق الفجوة بين حزبي العدالة والتنمية لبل سبق لمصطفى بايتاس القيادي في وجه انتقادات إلى الحكومة التي يشارك فيها حزبه، مستغبرا "الزيادات على المواطنين، وتسييس ملف المحروقات،

الرئيس الجزائري يعول على المجتمع المدني في مساره السياسي

صابر بليدي

الجزائر - يتوجه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، لتغيير نمط وشكل الحزام السياسي الذي يستند إليه في الاستحقاقات المقبلة، بعد التعبير عن حاجته لتأسيس حزب سياسي يساندته في المحطات الكبرى، وإبدائه رغبة في الاعتماد على نسيج مدني بدأت معالمه تتجلى في تعيين مستشار رئاسي يتكفل بملف المجتمع المدني. وأعلنت الرئاسة الجزائرية عن تعيين الإعلامي والنائب البرلماني عن جبهة المستقبل نزيه برمضان، مستشارا لدى رئاسة الجمهورية، مكلفا بالحركة الجموعية، وهي خطوة تترجم اهتمام هرم السلطة بالنسيج المدني كوعاء شعبي وسياسي في المحطات القادمة، لاسيما بعدما عبر الرئيس عبدالمجيد تبون، في تصريح لوسائل إعلام محلية، عن عدم حاجته لتأسيس حزب سياسي يدمجه. وذكر تبون، بأنه لا يفكر في تكوين أو إطلاق حزب سياسي، نقاديا لتجارب ماضية، لما تحوّل الائتلاف الحزبي المؤيد إلى أدوات فساد وتلاعب بمقدرات وسعة البلاد، في إشارة إلى الرباعي الديمقراطي، الجبهة الشعبية الجزائرية وتجمع أمل الجزائر، فضلا عن أحزاب مجهرية أخرى، زج بقادتها ومسؤوليها في السجون بسبب تهم الفساد التي تلاصقهم.

الرئاسة عينت البرلماني نزيه برمضان، مستشارا لديها لتترجم اهتمام السلطة بالنسيج المدني كحزام لها في المحطات القادمة

وقال الرئيس الجزائري "أنا رئيس انتخني الشعب، وسأكون رئيسا لكل الجزائريين وانتخاني الآن لجميع الأحزاب الجزائرية، ولتفادي تجارب ماضية، نتوجه إلى الاعتماد ودعم المجتمع المدني ليكون شريكا ومساندا على نقل البلاد إلى المرحلة الجديدة المنشودة". وفور تنصيبه، كشف المستشار الجديد برمضان لوسائل الإعلام، عن ترخيص المصالح المختصة لأكثر من 2600 جمعية في ظرف شهر واحد، في إطار التدابير المنخدة من طرف رئاسة الجمهورية لتشجيع المجتمع المدني، لاسيما بعد تخفيف الإجراءات الإدارية وحصرها في مدة وجيزة (10 أيام) ووثائق بسيطة للأعضاء المؤسسين للجمعية. وكثفت الجهات المحلية (المحافظات والوحدات والبلديات)، من عملية استقطاب الناشطين في مختلف المجالات من أجل إطلاق جمعيات تؤطروهم، وتساعدهم على الانخراط في الشأن العام، مما يمهّد لجيل نسيج مدني يخلف الطبقة السياسية في مرافقة السلطة في عملية المرور بالبلاد من النمط البوتقلفي إلى النمط الجديد. وتذكر تقرير لوكالة الأنباء الرسمية، بأن "المجتمع المدني مدعو إلى الاضطلاع بدور أساسي وحاسم في مشروع تشييد الجزائر الجديدة التي دعا إليها رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، منذ اعتلائه سدة الحكم، أين ركز مرارا على هذا الدور الهام المنوط بالمجتمع المدني، وما فتئ يذكر بمناسبة خرجاته الإعلامية بأنه كان مترشح المجتمع المدني". ورغم أن الخطوة تنطوي على مخاطر فتح الباب أمام الفئات "الطفيلية والمتسلقة"، التي ساهمت في المرحلة السابقة في "تعفن" الوضع السياسي والاجتماعي، ووسعت الهوة بين السلطة والشوارع، إلا أن خلفيات الاعتماد على



يغازل المجتمع المدني

وطلت "مساعدا الدولة"، كلمة السر في ترويض الفاعلين والناشطين الاجتماعيين طيلة العشرية الماضية، حيث يتم توظيفها في كسب الولاء والترويج لأجندات السلطة، أو تكميم الجمعيات التي اختارت التفرغ خارج السرب، أو الحفاظ على طابعها المستقل، مما يوحي إلى أن السلطة التي تريد تغيير حزامها بالمجتمع المدني بدل الأحزاب السياسية لا زالت تحفظ بنفس الأساليب التي تستخدمها في كسب الولاء وشراء السلم الاجتماعي.

وكان الرئيس تبون، قد أدرج المسألة ضمن التعهدات الـ 45 التي أطلقها خلال حملته الانتخابية، بتركيزه على دعوة مختلف الفئات الاجتماعية إلى "التأطير والتنظيم في مجتمع مدني حر وناشط، كفل بتحمل مسؤولياته كسلطة مضادة وأداة الدعوى العمومية في خدمة المواطن والامة، في إطار تنفيذ خارطة طريق خاصة بالشباب، بغية تحضيره لتحمل مسؤولياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المستقبل". ولكن مصداقية خطاب السلطة الجديدة في الجزائر، يسير على مسلك حاد، قياسا بالتناقض المسجل في الممارسات الميدانية، فالسلطة المضادة التي يجري الحديث عنها، تمارس عليها ضغوطات رهيبه والكثير من التضيق غير المسبوق، خاصة بالنسبة للحريات السياسية والإعلامية، حيث يقبع عدد من الصحافيين والمدونين وراء القضبان لأعمال صحافية أو منشورات على شبكات التواصل الاجتماعي.